تقرير

شوقي عشقوتي
lionbars@hotmail.com

الملف النووي الإيراني بعد انتخابات الرئاسة الأميركيّة مشروع اتفاق موقت... ومقلق لإسرائيل

تبحث ادارة الرئيس جو بايدن عن اتفاق موقت مع ايران لتمرير المرحلة الفاصلة عن الانتخابات الاميركية الرئاسية، اتفاق انتقالي تفرضه الحاجة الى ترحيل مجمل الملف النووي الايراني الى ما بعد الانتخابات من جهة، والحاجة الى عدم ابقاء هذا الملف الحساس متفلتا من الضوابط والقيود من جهة ثانية

تبدي ايران تجاوبا مع الرغبة الاميركية، وهي التي تبحث عن طريقة لتحصين وضعها في ظل غموض مسيطر على جبهة الحرب الاوكرانية، وعودة اقوى لها الى طاولة المفاوضات، مستقوية بالاتفاق مع السعودية وبيئة اقليمية حاضنة.

تولدت فكرة الاتفاق الموقت قبل نحو ثلاثة اشهر في الاوساط السياسية ومراكز صنع القرار الاميركية. فوصول محادثات احياء الاتفاق النووي الى طريق مسدود بدءا من اواخر الصيف الماضي، بالتزامن مع التقدم السريع المحرز في البرنامج النووي الايراني وارتفاع مستوى التخصيب وكميات اليورانيوم المخصب، جعل ايران تقترب يوما بعد آخر من قدرات بناء السلاح النووي، مما رفع منسوب القلق في واشنطن، وعزز الفكرة القائلة بانه في السياق الذي تنعدم فيه امكان احياء خطة العمل المشتركة الشاملة بالكامل، وبعدما لم تفلح العقوبات الاميركية الواسعة في لجم البرنامج النووي، وفي وقت تبدو فيه الخيارات الاخرى - بما فيها العسكري - صعبة للغاية ولها تداعيات، يمكن تحييد التصعيد من خلال اتفاق محدود. من هنا، طرحت فكرة وقف التخصيب بنسبة 60%، بهدف ابطاء تطوير البرنامج النووي الايراني.

من ناحية اخرى، ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الاميركية، تريد ادارة جو بايدن - التي فضلت دائما الخيار الديبلوماسي على سائر الخيارات المطروحة على الطاولة - ترحيل المشكلة الايرانية الى ما بعد الانتخابات. هكذا، بات العمل على عدم حصول ايران على السلاح النووي او حتى قدرات تصنيعه، يمثل اولوية استراتيجية بالنسبة الى الاميركيين في الوقت الراهن، بل انه تحول الى موضوع مهم للنقاش على هامش الرئاسة الاميركية.

على الرغم من نفي واشنطن وطهران المعلومات في شأن مفاوضات اميركية ـ ايرانية لتسوية المشاكل العالقة بين الجانبين وصولا الى ابرام اتفاق موقت، شهد الملف النووي الايراني تطورات لافتة، اثارت الكثير من التساؤلات عن الوجهة التي سيسلكها التعامل مع ملف ايران النووي والصاروخي، فضلا عن انشطتها السياسية والعسكرية في المنطقة.

فقد تم الكشف عن لقاءات ديبلوماسية سرية جرت اخيرا بين مسؤولين اميركيين وايرانيين في سلطنة عمان، شارك فيها كبير المفاوضين الايرانيين علي باقري كني، تم خلالها التفاهم على اتفاق موقت تخفض ايران بموجبه مستويات تخصيب اليورانيوم المرتفعة التي تصل الى 60 في المئة، في مقابل تخفيف بعض العقوبات، ويتيح لها بيع النفط بمعدل مليون و200 الف برميل يوميا. ومنذ اشهر، شمر الديبلوماسيون الاميركيون عن سواعدهم للبحث عن مخارج. ويبدو ان البيت الابيض مهتم بصفقة عنوانها "اقل في مقابل اقل"، فتحافظ الولايات المتحدة على معظم عقوباتها، لكنها تعرض تخفيفا جزئيا، في مقابل تجميد طهران الجوانب الاكثر خطورة في برنامجها النووي، مثل التخصيب العالي المستوى.

منذ الانسحاب الاميركي من الملف النووي الايراني في العام 2018، ما زال الهدف الاميركي عدم حصول ايران على السلاح النووي، وتتخذ كل الاجراءات الضرورية لضمان عدم امتلاك ايران سلاحا نوويا. بيد ان الامور تغيرت كثيرا عما كانت عليه قبل 5 اعوام: ايران نجحت، رغم التهديدات والعقوبات، في الوصول الى تخصيب اليورانيوم بدرجة نقاء تصل الى 83.7 في المئة، وهي نسبة قريبة جدا من عتبة صناعة القنبلة النووية، اضافة الى التقدم الحاصل في المنظومة الصاروخية الايرانية، ناهيك بالتعاون الروسي ـ الايراني في المجال العسكري. هذه المتغيرات اقلقت واشنطن التي تريد ضبط الطموحات النووية الايرانية وعدم السماح لها بامتلاك سلاح نووي، واضعة كل الخيارات على الطاولة، بما فيها استخدام القوة. لكن واشنطن

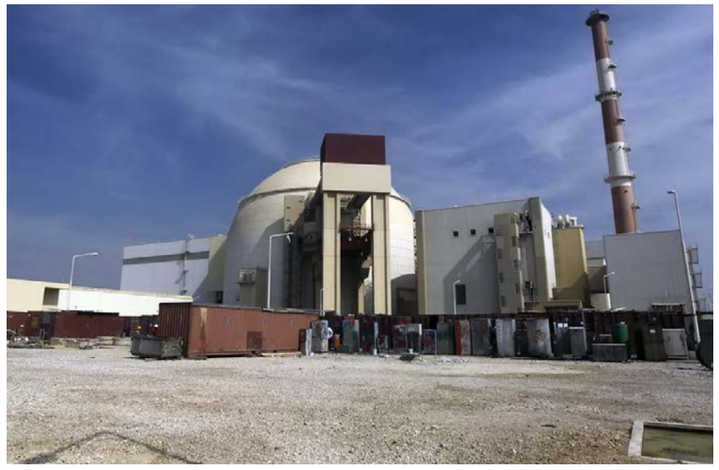

تعتبر ان الديبلوماسية هي افضل طريقة لتحقيق هذا الهدف على اساس مستدام ودائم لمنع ايران من الحصول على سلاح نووي، مع مواصلة الضغط الاقتصادي الموازي وتعزيز ديبلوماسية الردع، فيما ايران تعتبر ان العودة للاتفاق بشكله الذي كان مطروحا قبل عام لم يعد ممكنا بسبب تغير المعطيات منذ ذلك الحين، واي اتفاق نووي يجب التفاوض عليه منذ البداية، ولهذا صعدت في اكثر من جهة. التصعيد لا يطاول فقط برنامجها النووي، بل ايضا الصاروخي، بعدما كشفت عن تجربة صاروخ "فتاح" الباليستي فرط صوتي، وهذا له مغزى ودلالات يعزز قوة الردع، خصوصا وان اسرائيل باتت في مرمى النيران الايرانية.

رد فعل الجانب الاسرائيلي على هذا التطور تشيرالى انزعاج وقلق من الاجواء الايجابية التي تلوح في افق العلاقات الاميركية ـ الايرانية، على الرغم من انهما لم يتجاوزا كل الخلافات. القلق الاسرائيلي بلغ اوجه بعد عودة وفد اسرائيلي امني رفيع من زيارة في واشنطن، اجرى خلالها مداولات حول الموضوع النووي الايراني. لكن الوفد لم ينجح في تحقيق اهدافه، فمن جهة اظهرت مهمة استكشاف موقف واشنطن الفعلي جدية الاخيرة في السير في اتجاه اتفاق نووي جديد، ومن جهة اخرى لا يبدو ان الوفد نجح في مهمة التحريض لجعل الموقف الاميركي اكثر تصلبا وتمسكا بالاشتراط على ايران التزامات

> **اتفاق "اقل في مقابل اقل" وخفض نسبة التخصيب في مقابل خفض العقوبات**

اوسع واكثر امتدادا نوعيا وزمنيا، سواء في ما يتعلق بالبرنامج النووي، او ما يرتبط بالمستويات الاخرى من التهديد.

اكثر ما يثير خشية اسرائيل:

- المفاوضات بين الجانبين الاميركي والايراني، جاءت بطلب ومسعى اميركيين. واذا كانت المصادقة لم تصدر فعلا، وعمدت اميركا الى تنازلات كهذه، فان هذا لا يبشر الاسرائيليين بالخير، كونه يرمز الى اليد الايرانية العليا في التفاوض، وتردي وضع الاميركيين الذين يصرون بلا هوادة على تحقيق انفراجة ما، وان جزئية.

- في حال مباشرة التفاوض، ستكون ايران اكثر قوة وثقة وتمسكا بمواقفها ومطالبها، قياسا بما كانت عليه عشية انتهاء جولة التفاوض السابقة مع الاميركيين. فلدى طهران الان اوراق ضغط تتجاوز مسألة البرنامج النووي والتهديد بامكان التقدم فيه، اولها العلاقة المتعمقة مع روسيا عبر امدادها بالسلاح المسير وغيره من الوسائل القتالية، ومكانة ايران التي تعززت كثيرا في المرحلة الاخيرة في ظل التراجع الاميركي في المنطقة، وكذلك فشل الرهانات على الخيارات البديلة لاسقاط نظامها، والنفوذ الاقليمي الايراني الذي بقي على حاله واتسع.

- قد تقدم واشنطن على ابرام اتفاق على قاعدة معادلة الهدوء في مقابل الهدوء، بما لا يجبر طهران على تقديم تنازلات ملموسة وحقيقية، فيما ترفع عنها في المقابل الضغوط والعقوبات، ولا يحصل الاميركيون منها سوى على وعود بتخفيف العدائية الايرانية ضدهم. وتعد هذه النتيجة كارثية من ناحية تل ابيب، ليس فقط لكونها نوعا من الانكسار امام ايران، بل لانها ستشجع الاخيرة على مواصلة السير في طريقها، مع مأمن من ثمن تجاوزها الخطوط الحمر. اما الدول التي كانت مرشحة كي تتصدر الحلف المنشود لمواجهة ايران، فستتاكد من انه لا يمكن الاتكال على الولايات المتحدة، وان خيار مهادنة طهران هو الاكثر افادة لها، بينما التحالف مع تل ابيب لا يجدي نفعا.

- الاتفاق لن يمنع تعاظم قدرة ايران النووية فحسب، بل سيتيح ايضا تعزز نفوذها الاقليمي وامكاناتها العسكرية، وهو ما لا يقل في تأثيره السلبي على مصالح اسرائيل، عن التطور النووي.

- التوصل الى اتفاق نووي جديد بين طهران والولايات المتحدة وبقية الدول الكبرى، يفرض عزلة على الحكومة الاسرائيلية ورئيسها بنيامين نتنياهو. فالاتفاق قد يكون مؤقتا، ولكنه ينطوي على اخطار كبيرة، اذ يحرر ايران من العقوبات، ويضخ فيها مليارات الدولارات، ويقوي مشاريعها العسكرية التقليدية وغير التقليدية.

في المقابل، فان عددا من قادة اجهزة الامن الاسرائيلية الذين يدركون محدودية القوة الاسرائيلية وتأثيرها في مسارات التفاوض الاميركي مع ايران، ويعتبرون ان الخطر النووي الايراني على الصعيد العالمي اكثر بـ50 مرة من الخطر الكوري الشمالي، يعتقدون ان هذا الاتفاق سيكون مثابة الخيار الاقل سوءا واهون الشرور، وان بلورة تفاهمات ستكون افضل من استمرار تقدم ايران المتفلتة من اي رقابة نحو القنبلة النووية.